مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

2023-04-16

العدد: 3927

يوم القدس في مخيم اليرموك. عرض عسكري وخطابات وسط ركام المباني

- "الأونروا" تطلق مشروع إعادة ترميم 110 منازل للاجئين في مخيم درعا
- استطلاع رأي حول جدية محافظة دمشق في إعادة إحياء مخيم اليرموك المدمر

آخر التطورات

بمناسبة يوم القدس العالمي، شارك أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية في فعالية شعبية واسعة بمخيم اليرموك في دمشق، تحت شعار "الضفة درع القدس"، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والوقوف إلى جانبه في مواجهة الاحتلال الصهيوني وجرائمه.

وشهدت الفعالية التي نظمتها اللجنة الدائمة ليوم القدس العالمي رفع الأعلام والشعارات التي تؤكد على حق فلسطين في التحرير والعودة، وعرضاً فنياً وعسكرياً قدمه شباب المخيمات، ومهرجاناً خطابياً حضره شخصيات سورية، وفلسطينية ولبنانية.

وأكدت كلمات الضيوف أن المقاومة هي الخيار الأول والأخير لإنهاء الاحتلال واسترداد كافة حقوق الشعب الفلسطيني، أن يوم القدس هو يوم لإحياء ذكرى المدينة المقدسة التي تتعرض لحملات تهويد مستمرة من قبل سلطات الاحتلال، وأن فلسطين هي قضية كافة أحرار وشرفاء هذا الزمان.

إلى ذلك تباينت ردود أفعال أهالي مخيم اليرموك بعد العرض العسكري الذي أُقامته الفصائل الفلسطينية بمناسبة يوم القدس العالمي بين مرحب يرى في ذلك استعادة اليرموك لدوره التاريخي، وآخر معارض لإقامته في المخيم على أنقاض منازل الأهالي المدمرة في حين لازالت مئات العائلات تعاني أزمة نزوح مستمرة بسبب مماطلة السلطات السورية.

ويتم إحياء يوم القدس العالمي سنوياً في يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان المبارك بجميع أنحاء العالم، تضامناً مع الشعب الفلسطيني ورفضاً لمحاولات تهويد المدينة المقدسة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

في شأن آخر بدأت وكالة "الأونروا" بتوقيع عقود لإصلاح منازل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم درعا بجنوب سوريا، وفق ما أكد مراسل مجموعة العمل هناك.

وقال مراسلنا إنّ الوكالة اختارت منطقة المخيم الأوسط لتكون الدفعة الأولى من المشروع، وسيتم تمديده لباقي أحياء المخيم تدريجياً، مشيراً أنّ لجنة متخصصة قامت بزيارة نحو 110 منازل في المنطقة المستهدفة، وقدرت حجم الأضرار التي لحقت بها، ووقعت العقود مع أصحابها بناء على دراسات سابقة.

وتعتمد عملية الترميم على عدد أفراد كل أسرة، فالأسرة المكونة من شخصين تحصل على غرفة واحدة والمنافع الصحية، والأسر الأكبر تحصل على غرف إضافية بناء على معايير محددة سلفاً.

وخلال العامين 2020 و2021، أطلقت وكالة "الأونروا" مشروعاً لترميم منازل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم درعا، ولكن المشروع شمل فقط 60 منزلاً من بين المئات التي تضررت بسبب الحرب، وواجه المشروع انتقادات حادة من قبل بعض اللاجئين، الذين اتهموا الوكالة بالمحاباة والمحسوبية في اختيار المستفيدين، وحرمان الأسر التي عادت إلى المخيم من حقها في الترميم، لصالح منازل تقع خارج حدود المخيم.

بالعودة إلى مخيم اليرموك أطلق نشطاء فلسطينيون استطلاعاً للرأي حول جدية محافظة دمشق من عدمها في تنفيذ وعودها بإعادة تأهيل البنى التحتية وتقديم الخدمات الأساسية التي تضمن عودة المزيد من الأهالي.

وأظهر الاستطلاع حتى اللحظة أن 66% من المستطلعة آرائهم يجدون أن محافظة دمشق جادة في تنفيذ وعودها بإعادة تأهيل المخيم وعودة ساكنيه فيما شكك 34% منهم بجدية المحافظة معتبرينها غير قادرة على تنفيذ وعودها أصلاً، خاصة وأن ملف المخيم يعتبر ملفاً سياسياً تستخدمه السلطات السورية لابتزاز الفلسطينيين بكافة مكوناتهم، والمتحكم بهذا الملف هي الأجهزة الأمنية السورية حسب مراقبين.

يأتي ذلك بعد سلسة النشاطات التي شهدها المخيم إثر المبادرة التي أطلقها المجتمع الأهلي خلال شهر آذار الماضي تحت عنوان "يد بيد" بالتعاون مع المحافظة، وتمثلت المبادرة بتنظيف مدخل المخيم الرئيسي وشارع اليرموك وشارع لوبية، بحضور المحافظ وأعضاء المكتب التنفيذي ورؤساء الأقسام، بهدف عودة أصحاب المنازل، والفعاليات الاقتصادية والمساهمة بعودة الإعمار.

ولا يزال أهالي مخيم اليرموك وفي العديد من المناسبات، يطالبون محافظة دمشق بإبداء اهتمام أكبر بملف مخيم اليرموك والسعي إلى تحسين الخدمات التي لازالت مجرد كلام، ووعود كالنقل والكهرباء والفرن الآلي، والجامع، وطريق يلدا دوار فلسطين الذي لم تتم إعادة فتحه حتى اللحظة، بالإضافة لعدم تنظيف العروبة، والتقدم و8 آذار ومجد الكروم، على الرغم من تزايد عدد الأهالي.

ويعتبر مخيم اليرموك أكبر تجمع لفلسطينيي الشتات، وكان يضم نحو 160 ألف لاجئ فلسطيني قبل اندلاع الحرب، لكنه شهد موجات نزوح متعددة، واجتياح من قبل قوات المعارضة، وتنظيم الدولة، والجيش السوري الذي استعاد السيطرة عليه عام 2018 مما أدى إلى

تدمير معظم المنشآت، وترك قاطنيه يعانون من سوء الخدمات الأساسية، وعدم توفر البنى التحتية التي تساهم إلى حدٍ كبير بمنع عودة المزيد من الأهالي إلى المخيم.